



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول

إلى  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة

رقم: م.م. 2.3.5.3.1.و.أ.

19 48 2018

**الموضوع: بخصوص اقتناء السيارات الإدارية وتسييرها.**

لقد نظم المرسوم التنفيذي رقم 10.115 المؤرخ في 18 أفريل 2010، حظائر السيارات الإدارية المخصصة لمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات والهيئات العمومية، الممولة كلياً من ميزانية الدولة.

وجدير بالذكر أن هذا النص (i) قد حدد حظائر السيارات الإدارية، (ii) ونص على قوام حظائر السيارات الإدارية، (iii) وحدد شروط اقتناء السيارات الإدارية، (iv) ونص على شروط تخصيص السيارات الإدارية وتسييرها وصيانتها وإلغاء استعمالها.

وقد كان هذا المرسوم يطمح إلى ترشيد النفقات العمومية المتعلقة باقتناء السيارات الإدارية، غير أنه أصبح للأسف يثقل بلا طائل المسار المرتبط بهذه العمليات، ولا سيما التركيز على مصالح الوزير الأول بالنسبة لكل ترخيص باقتناء سيارة إدارية.

بالفعل، فإن المادة 12 من المرسوم المعني تؤسس لجنة خاصة بمكلفة بإبداء الرأي في جدوى واحتياجات اقتناء السيارات الوظيفية من الفئة 3.

ومنذ ذلك الحين، فإن الصعوبات التي تثقل عبء الميزانية العمومية (ابتداء من سنة 2014)، قد أدت إلى تعميم اللجوء إلى موافقة الوزير الأول بالنسبة لكل اقتناء سيارة إدارية من قبل الوزراء والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

وذلكم هو السبب الذي جعلني أعتزم وضع حد لهذا الإجراء البيروقراطي الثقيل والخالي من أي امتياز.

وعليه، وفي انتظار إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 10.115 المؤرخ في 18 أفريل 2010، المتعلق بهذه المسألة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بالإجراءات التي ستصبح مطبقة في هذا المجال.

1. يجب أن تتم عمليات اقتناء السيارات الإدارية وتمول من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات ومصالح الدولة (الإدارات المركزية، والمصالح غير الممركزة) والهيئات العمومية المعنية سالفه الذكر، وذلك في ظل احترام نظام الصفقات العمومية، والمخصص المالي الممنوح لهذا الغرض، وضمن حدود المخصصات النظرية المعدة من طرف مصالح الميزانية لوزارة المالية.

وبالنسبة للجماعات المحلية، يتعين على وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أن تحدد عدد وفئة السيارات التي يمكن أن تقتنيها كل ولاية وكل هيئة تحت الوصاية، والدوائر والمجالس الشعبية البلدية، في حدود المخصص المالي الممنوح لهذا الغرض.

أما السيارات الموجهة لنقل السيدات والسادة اعضاء الحكومة فستظل توفرها حظيرة مصالح الوزير الأول.

وانطلاقا مما تقدم، فإن الطلبات الموجهة للوزير الأول للترخيص باقتناء سيارات إدارية قد أصبحت ملغاة.

2. يمكن المؤسسات والإدارات العمومية أن تلجأ خلال السنة، إلى اقتناء سيارات بديلة لتلك التي تكون قد بيعت في إطار إجراء إلغاء استعمالها من قبل مصالح إدارة الأملاك الوطنية.

3. ينبغي أن تكون السيارات الإدارية التي يتعين اقتناؤها والموجهة لموظفي الجماعات المحلية، والمؤسسات والإدارات والهيئات العمومية، من إنتاج محلي. ويجب أن تمثل السلطة المقتنية لإجراءات جرد السيارات الإدارية، كما ينص على ذلك التنظيم المعمول به.

4. كل سيارة إدارية يتم اقتناؤها من ميزانية الدولة يجب أن تكون، بطلب من المصلحة المعنية وقبل وضعها حيز السير، موضوع ترقية مدني طبقا للتعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة في 10 أوت 1993 (المالية، النقل، الداخلية والجماعات المحلية)، حسب الحالة، من طرف الإدارة المركزية للأملاك الوطنية أو مصالحها غير الممركزة.

5. من جهة أخرى، وفي إطار ترشيد النفقات العمومية وبهدف التسيير الأمثل لحظائر السيارات، أكلفكم بالسهر على الاحترام الصارم للتعليمات الآتية:

(أ) . منع وضع السيارات الإدارية تحت تصرف إدارة أو هيئة عمومية أخرى، باستثناء حالات التسخير المنصوص عليها في التنظيم المعمول به؛

(ب) . إخضاع كل إلغاء لاستعمال سيارة إدارية يتم ضمن الشروط التي ينص عليها تنظيم الأملاك الوطنية المعمول به، إلى رأي تقني مطابق تقدمه مؤسسة عمومية للمراقبة التقنية للسيارات.

6. تمنح اعتمادات التسيير الضرورية للتكفل بالنفقات المتعلقة بوضع السيارات الإدارية حيز الاستغلال وصيانتها، سنويا، إلى إدارات التخصيص المكلفة بحظيرة السيارات الإدارية المعنية.


3

تستثني كل من رئاسة الجمهورية، والمجلس الدستوري، والبرلمان ووزارة الدفاع الوطني من مجال تطبيق هذه التعليمات.

وأخيراً، يتعين أن يسهر السيدات والسادة أعضاء الحكومة على فرض احترام مضامين هذه التعليمات، على المؤسسات والهيئات المعنية التابعة لوصاية كل منهم.

وتفضلوا، السيدات والسادة، بقبول فائق اعتباري.

الوزير الأول  
أحمد أويحيى

The seal is circular with a double border. The outer ring contains the text 'الوزير الأول' (Prime Minister) at the top and 'جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية' (People's Democratic Republic of Algeria) at the bottom. The inner circle features the national emblem of Algeria, which includes a crescent moon and a star, and is surrounded by the text 'جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية'.

نسخة إلى:  
السيد رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.